

المنظمة الماركسية اللينينية المغربية "إلى الأمام"

تعميم داخلي

تنبیه

أقدم المدعوان المشتري و المنصوري مؤخرا ، على إصدار نص "بيان سياسي" ، مؤرخ في فبراير 1980 ، أشرف "الإتحاد الإشتراكي للقوات الشعبية" ، على طبعه وتوزيعه بشكل واسع.

و هذا "البيان" عبارة عن تهجم مليء بالأكاذيب و الإفتراءات ، موجهة ضد منظماتنا و مجموع الحركة الماركسية اللينينية و الحركة الثورية المغربية.

أمام هذا ، نرى أنه من الضروري التذكير ، و لو بصفة موجزة ، ببعض المعالم البارزة في تطور هذين العنصرين منذ اعتقالهما في 1976.

لقد كان المشتري عضوا في اللجنة الوطنية المنبثقة عن الندوة الوطنية التي انعقدت

في 1 و 2 يناير 1972¹، كما كان عضواً في كتابة المنظمة². أما المنصوري³ فقد كان مسؤولاً في منطقتي فاس والشمال خلال حقبة معينة⁴.

و عند اعتقالهما، و عوض الصمود و مقاومة التعذيب، التجأ إلى طريق التفاهم مع البوليس، و الإعتراف بأسرار المنظمة، مساهمين بذلك في تفكيكها في الداخل، خلال فترة فبراير / مارس 1976.

و في سجن عين البرجة بالدار البيضاء⁵، عمداً خلال فترة سبتمبر / دجنبر⁶، إلى العمل التكتلي، لمنع الرفاق الذين ينتقدونهما و يفضحون مسؤوليتهم في الإعتقالات، و المتشبتين بالمبادئ الثورية لمنظمتنا، من التعبير عن مواقفهم بشكل ديموقراطي.

و في سجن القنيطرة الذي انتقلنا إليه، مع باقي المعتقلين منذ مارس 1977، مع

1. الصحيح هو 31 دجنبر 1971 / فاتح يناير 1972. إن التاريخ الوارد في النص خطأ شائع.

2. يعني الكتابة الوطنية.

3. عبد الله المنصوري، من الأعضاء المؤسسين لمنظمة "إلى الأمام"، و أحد أعضاء "لجنة التنسيق الوطني"، القيادة الأولى لمنظمة "إلى الأمام" إلى حدود "الندوة الوطنية الأولى"، و تحمل مسؤوليات تنظيمية مختلفة، آخرها مسؤوليته عن مدينة طنجة و تطوان. و يعتبر الساعد الأيمن للمشتري خلال فترة نونبر 1974 / دجنبر 1975.

4. المقصود هنا بالشمال مدينتي طنجة و تطوان.

5. المقصود هنا السجن المدني "عين برجة" بالدار البيضاء.

6. المقصود سنة 1976.

بعض شركائهما في البيان المذكور ، عملا من أجل الإعتراض على تطبيق مبدأ المحاسبة على الإنهزام أمام العدو ، الوارد في النظام الداخلي لمنظمتنا ، إلا أنهما سرعان ما انفضحا و انعزلا سياسيا ، وإثر ذلك اتخذت المنظمة قرار توقيفهما ، ضمن مجموعة العناصر التي ارتكبت أخطاء مماثلة (في يوليوز 1977⁷) وبالرغم من ذلك ، فقد استمرا في أعمالهما التخريبية ضد المنظمة ، مما أثار سخط جميع مناضلي منظمتنا عليهما ، ورغم التجاوزات و الأخطاء التي رافقت ذلك السخط خلال سنة 1978 ، فقد أتيحت لهما كل الظروف للمساهمة في النقاشات السياسية ، التي جرت في صفوف المنظمة ، ابتداء من النصف الثاني من السنة المذكورة ، غير أنهما حاولا مرة أخرى استغلال هذه الإمكانية لنفس السلوك الانتهازي و التخريبي .

وهكذا ، سعيا إلى الاستفادة من جو البلبلة الذي كان سائدا لدى عدد من المناضلين ، لجلب توقيعاتهم على البيان المعروف "بيان التجميد" ، في يونيو 1979 . و لقد استطاعا أن يساهما في نفس مجهودات مناضلي منظمتنا ، الذين لم يدخروا جهدا لإقامة حوار بناء مع الرفاق الذي جمدوا عضويتهم ، و لكن لم يمض وقت طويل ، حتى اتضح من خلال الصراعات السياسية ، أن أهدافهما الحقيقية ، إنما كانت التهجم على المنظمة و تخريبها .

هكذا ، و بعد استنفاد كل إمكانيات العمل معهما على أسس مبدئية ، تم اعتبارهما منسحبين ، و أعلن عن ذلك في تعميم داخلي صدر عن المنظمة في 12 نونبر 1979 ، و بذلك تم وضع حد لأحلامهما في التسلط من جديد على منظمتنا ، و جرها

7. المقصود هنا "بيان التجميد للعضوية" الذي وقعه 52 مناضل .

إلى مستنقعات الإصلاحية ، فظهرت على حقيقتيها البئسة حاليا ، كإصلاحيين و وصوليين ، لا يترددون في نشر الأكاذيب ، و اعتماد التشهير لتدنيس الرصيد النضالي لمنظمتنا ، و لمجموع الحركة الثورية المغربية .

نظرا لكل ما سبق ، فإنه يتحتم على منظمتنا ، أن تدخل في اعتبارها ، أن العنصرين المذكورين ، قد أصبحا يتصرفان كعدوين للمنظمة ، و الحركة الماركسية اللينينية المغربية ، و الحركة الثورية ، و أن نستخلص الدروس و النتائج الداخلية اللازمة من ذلك ، هذا إلى جانب الرد السياسي الصارم الذي ينبغي تقديمه لدحض أطروحتيها اليمينية التصفوية .

إن هذا الموقف و الإجراءات المستخلصة منه ، تنطبق كلها على العناصر التي وقعت معهما "البيان السياسي" المذكور و هم:

العريش - الطريبق - أمناي - بوراس - بوغابة - بنعمر - المجاهد .

المنظمة الماركسية اللينينية المغربية

"إلى الأمام"

شتبر 1980

ملحوظة: كل الهوامش الواردة في النص موضوعة من طرف مدونة "30 غشت".